

Distr.
GENERAL

A/49/762
7 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٢٣ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الواردين في الوثيقتين A/49/563 و Corr.1 المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ و A/49/563/Add.1 المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وتم تقديم التقريرين بالاقتران مع التقرير السابق للأمين العام عن تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (A/48/850/Add.1 و A/48/850/Add.1/Corr.1 المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤). وخلال النظر في التقارير، اجتمعت اللجنة مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات إضافية للجنة.

٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوثيقة A/48/850/Add.1 أعدت وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٩/٤٨ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤. وبموجب ذلك القرار، طلبت الجمعية العامة تقديم التقديرات المنقحة المتعلقة بولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لما بعد ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ في موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤. وفي الفقرات من ١ إلى ١٠ من الوثيقة A/48/850/Add.1 يلخص الأمين العام القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة، بدءا بإنشاء العملية في الصومال في ١ أيار/مايو ١٩٩٢. بموجب قرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ حتى نهاية فترة تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. بموجب قرار مجلس الأمن ٩٢٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤.

٣ - وفي الوثيقة A/49/563، التي أعدت استجابة للظروف السائدة في الصومال في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، يقدم الأمين العام: (أ) تقرير الأداء المالي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عن الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤؛ (ب) تقديرات التكاليف المنقحة للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛ (ج) تقديرات التكاليف للفترة من ١ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛

...

11/12/94 111294 091294 94-48793



(د) تقديرات التكاليف الشهرية للفترة التالية. ونتيجة للمقررات التي اتخذها مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، على النحو المبين أدناه، فإن تقديرات التكاليف المنقحة المقدمة في الوثيقة A/49/563/Add.1 تتعلق بالفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. وتم من جهة أخرى استكمال هذه التقديرات بالمعلومات التي تلقتها اللجنة في ٢ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويتضمن المرفق الرابع للوثيقة A/49/563/Add.1، معلومات مستكملة بشأن حالة الموارد المتوفرة لعملية الأمم المتحدة في الصومال ومجموع تكاليف التشغيل منذ بدء البعثة إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٤ - وجدد مجلس الأمن بقراره ٩٤٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إلى غاية ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ووافق على إيفاد بعثة تابعة له إلى الصومال لتبلغ مباشرة الزعماء السياسيين الصوماليين آراء المجلس بشأن الحالة في الصومال وبشأن مستقبل تواجد الأمم المتحدة هناك. وقامت البعثة بزيارة الصومال في ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ولاحظت في تقريرها إلى مجلس الأمن (S/1994/1245) أن ما من فئة من الفئات الصومالية طلبت تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى ما بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥.

٥ - ولاحظت اللجنة الاستشارية، آخذة في الاعتبار تقرير الأمين العام المؤرخين على التوالي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤^(١) و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤^(٢) وتقرير بعثة مجلس الأمن إلى الصومال، أن مجلس الأمن جدد في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بقراره ٩٥٤ (١٩٩٤)، ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة نهائية تمتد إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. وقرر مجلس الأمن في الفقرة ٥ من القرار، أنه ينبغي بذل كل جهد لسحب جميع القوات العسكرية والأصول التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بصورة آمنة ومنظمة وبأسرع وقت ممكن، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قبل تاريخ انقضاء الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ودون أي تهاون بشأن الضرورة القصوى المتمثلة في كفالة سلامة أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وطلب أيضا المجلس إلى الدول الأعضاء المساعدة في عملية الانسحاب. وكما ذكر الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤^(٣)، فإن الانسحاب المنظم والأمن سوف يتطلب فترة تصل إلى ١٢٠ يوما.

٦ - وفيما يتعلق بالمسائل العسكرية والأمنية أطلع المستشار العسكري للجنة الاستشارية على عدد من المخططات العسكرية التي يمكن أن تطبقها الأمم المتحدة للانسحاب من الصومال، كما طلب ذلك مجلس الأمن. وفي هذا الصدد تم التشديد على أن المعلومات والبيانات المتعلقة بالميزانية والمقدمة إلى اللجنة الاستشارية كانت، لذلك، معلومات مؤقتة ولا تعكس سوى انسحاب تدريجي يمكن ألا يتحقق، نظرا للحالة الأمنية الراهنة. وفي حالة اضطرار عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى الانسحاب بسبب خطر عمل عدائي، قال المستشار العسكري إن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مستعدة لإجراء انسحاب طارئ أو عاجل. وسوف تقدم دول أعضاء كثيرة، بناء على طلب الأمين العام، المساعدة العسكرية المطلوبة، فضلا عن الدعم الإمدادي إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال خلال مرحلة الانسحاب الحرجة.

فضلا عن الدعم البحري والجوي لإخراج أفراد البعثة والمعدات بأمان من الصومال. وأبلغت كذلك اللجنة الاستشارية أن الأمين العام سوف يقدم تقريرا كاملا إلى الجمعية العامة عن تصفية البعثة، بما في ذلك التسوية النهائية للأصول، في شباط/فبراير ١٩٩٥.

ثانيا - تقرير الأداء المالي المنقح عن الفترة من

١ أيار/مايو إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣

٧ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأداء المنقح عن الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (A/48/850/Add.1، المرفق الأول) يشمل النفقات المنقحة البالغ إجماليها ٨٠٠ ٦٧٥ ٤٩٧ دولار (صافيها ٧٠٠ ١٨٠ ٤٩٦ دولار) مقابل اعتمادات بلغ إجماليها ١٠٠ ٢٠١ ٥٥٦ دولار (صافيها ١٠٠ ١١٩ ٥٥١ دولار) وافقت عليها الجمعية العامة بقراريها ٤١/٤٧ بء وجيم المؤرخين على التوالي ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ويزيد الرصيد غير المثقل الذي يبلغ إجماليه ٣٠٠ ٥٢٥ ٥٨ دولار (صافيه ٤٠٠ ٩٣٨ ٥٤ دولار) بمبلغ إجمالي قدره ٣٠٠ ٤٩٨ ٢ دولار (صافيه ٤٠٠ ٩٢٠ ١ دولار) على قيمة الاعتمادات المقيدة لحساب الدول الأعضاء عن هذه الفترة والتي يبلغ إجماليها ٥٦٠ ٢٧٠٠٠ دولار (صافيها ٥٣٠ ١٨٠٠٠ دولار) (انظر كذلك A/49/563/Add.1، المرفق الرابع). وبناء على ذلك، تلاحظ اللجنة أن الأمين العام يقترح في الفقرة ٦ (جيم) من الوثيقة A/49/563/Add.1 خصم هذا المبلغ من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء عن الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

ثالثا - تقرير النفقات المؤقت عن الفترة من ١ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤

٨ - يرد ملخص تقرير الأداء المالي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال عن الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ في المرفقين الأول والثاني للوثيقة A/49/563 و Corr.1. وبلغ إجمالي نفقات الفترة ٩٠٠ ٩٩٤ ٦١٣ دولار (صافيه ٤٦٨ ٠٠٠ ٦١٠ دولار) مقابل اعتمادات يبلغ إجماليها ٣٠٠ ٣٩٩ ٦٣٩ دولار (صافيها ٩٠٠ ٢١٤ ٦٣٤ دولار) وافقت عليها الجمعية العامة بقرارها ٢٣٩/٤٨ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ للفترة نفسها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يتبين من الفقرة ١٠ من الوثيقة A/49/563 أن النفقات المقدرة مؤقتة وأنه سيتم تقديم معلومات إضافية في وقت لاحق. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بلغت الالتزامات غير المصفاة عن الفترة المشمولة بهذا التقرير ٥٥٣ ٢٧٥ ١٦٦ دولارا.

٩ - وتم تعديل الرصيد غير المثقل الذي بلغ إجماليه ٤٠٠ ٤٠٤ ٢٥ دولار (صافيه ٩٠٠ ٧٤٦ ٢٣ دولار)، المذكور في الفترة ٤ من الوثيقة A/49/563/Add.1، ليظهر الخسارة النقدية البالغة ٢ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار وهو المبلغ الذي سرق في مقديشو في فترة ما بين ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤^(١). وبناء على ذلك، يقترح الأمين العام، في الفقرة ٦ (د) من الوثيقة A/49/563/Add.1، خصم الرصيد غير المثقل من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء عن الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وأبلغت اللجنة الاستشارية

بأن التقرير المتعلق بالتحقيق في سرقة المبلغ النقدي وغير ذلك من الخسائر في ممتلكات الأمم المتحدة في الصومال لم يصدر بعد عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المراقبة الداخلية نظرا لأن التحقيق لا يزال جاريا. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة الاستشارية معلومات بشأن تكلفة التحقيق ولكنها لم تتلق ردا على ذلك كما أنها لم تتلق المعلومات التي طلبتها بشأن الطور الذي بلغه التحقيق.

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كما هو مبين في المرفقين الأول والثاني للوثيقة A/49/563 و Corr.1 أن وفورات تحققت في هذه الفترة تحت بنود تكاليف الأفراد العسكريين (٩٠٠ ٢٦٩ ١١ دولار)، وتكاليف الأفراد المدنيين (١٠٠ ٢٧٠ ١٢ دولار)، وعمليات إصلاح الهياكل الأساسية (٧٠٠ ٨٤٦ ١٦ دولار)، وعمليات النقل البري والنقل الجوي (١٠٠ ٦٣٦ ١٤ دولار)، وبرامج الإعلام والتدريب (٣٠٠ ٨٢٧ ٥ دولار)، وبرامج إزالة الألغام (٣٠٠ ٨٧٣ ٥ دولار)، والشحن الجوي السطحي (٣٠٠ ٣٧٢ ٥ دولار). وقابلت هذه الوفورات تجاوزات تحت بنود أماكن العمل والإقامة (٣٠٠ ٢٨٥ ٩ دولار)، والاتصالات والمعدات (٦٠٠ ٢٢٩ ١٤ دولار) واللوازم والخدمات (٦٠٠ ٩٣٣ ٢١ دولار). وأبلغت اللجنة بأن الوفورات تعزى أساسا إلى تعطيل تنفيذ خطط العمليات بسبب التدهور السريع في الظروف الأمنية في الصومال.

١١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها ذكرت في الفقرة ٢٤ من تقريرها المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٤ (A/48/899)، بالإشارة إلى تقديرات التكاليف المقترحة للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، أنه، ما لم تتحسن الحالة الأمنية في الصومال، يرجح ألا ينفذ بالكامل عدد من الأنشطة التي رصدت لها اعتمادات في الميزانية (النقل الجوي، وعمليات إصلاح الهياكل الأساسية، والأنشطة المتصلة بالمركبات).

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقارير المتعلقة بأداء الميزانية في عملية الأمم المتحدة للصومال تفتقر إلى الشفافية. وفي حالات كثيرة، حدثت تجاوزات كبيرة في إطار بعض بنود الميزانية كان يمكن توقعها والتخطيط لها بالنسبة للفترة المعنية. وفيما يتعلق بتقديرات الخدمات التعاقدية، تلاحظ اللجنة أن بعض النفقات المدرجة عادة في الميزانية تحت هذا البند تظهر الآن في إطار اعتمادات أخرى من الميزانية مما يجعل من الصعب تحليل الحجم الحقيقي للنفقات المتعلقة بالخدمات التعاقدية (انظر على سبيل المثال الفقرة ١٤ من المرفق الثاني للوثيقة A/49/563). ويساور اللجنة الاستشارية القلق إزاء انعدام الشفافية في الإبلاغ عن النفقات المتعلقة بالخدمات التعاقدية والإمدادية والاختلافات بين التقديرات والنفقات المبلغ عنها فضلا عن التوضيحات غير الكافية في تقرير الأمين العام. والتوضيحات التي قدمت لتبرير التجاوزات غير كافية في الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة وكذلك في التقارير الشفوية التي قدمها ممثلو الأمين العام إلى اللجنة خلال جلسات الاستماع (انظر الفقرة ١٩ أدناه).

١٣ - وكما نوقش في الفقرتين ٣ و ٤ من المرفق الثاني للوثيقة A/49/563، فيما يتعلق بالفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، فإن الوفورات في تكاليف الأفراد العسكريين نتجت أساسا عن حقيقة أن المتوسط الشهري لحجم القوة (٢٣ ٧٤٦ فردا من جميع الرتب) كان أقل من العدد

المأذون به لهذه الفترة (١٦١ ٢٥ فردا من جميع الرتب). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ العدد الفعلي للقوات الموزوعة ٢١٩ ١٦٦ شخصا/شهرا مقابل الموارد المأذون بها البالغة ١٢٩ ١٧٦ شخصا/شهرا، مما ترتبت عليه وفورات تحت بنود سداد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية، والرعاية، والبدل اليومي، ووزع القوات، وتناوبها، وإعادتها إلى الوطن.

١٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية استنادا إلى الفقرة ٥ من المرفق الثاني للوثيقة A/49/563 أن التجاوزات البالغة ٤٠٠ ٥٢٦ ٥ دولار تحت بند حصص الإعاشة المقدمة إلى الوحدات العسكرية تعزى إلى مدفوعات مستحقة عن فترة الولاية السابقة المنتهية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ولم تقدم توضيحات كافية إلى اللجنة فيما يتعلق بسبب عدم إدراج هذا المبلغ بوصفه التزاما في حسابات فترة الولاية السابقة.

١٥ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٧ و ٨ من المرفق الثاني والفرع ألف من المرفق الثامن من نفس التقرير أن الوفورات المتحققة تحت بنود المرتبات، والتكاليف العامة للموظفين، وبدل إقامة البعثة، ومرتبات الموظفين المحليين (٤٠٠ ٩٠٨ ٦ دولار) قد نشأت نتيجة لتأخير وزع موظفين من الفئة الفنية الدولية ومن فئة الخدمات العامة (٨٦١ من الوظائف المأذون بها، بمعدل شواغر قدره ٥٠ في المائة)، ومن زيادة معدل الشواغر من الموظفين المحليين ليفوق ما كان متوقعا أصلا (٨٠٠ ١ من الوظائف المأذون بها، بمعدل شواغر قدره ٤٣ في المائة). وتلاحظ اللجنة أن الوفورات المتحققة تحت بند السفر (١٠٠ ٦٤١ ٢ دولار) تعود بصورة رئيسية إلى قلة السفر إلى منطقة البعثة ومنها عما كان مرصودا أصلا في الميزانية.

١٦ - وفيما يتعلق بتجاوز الإنفاق الزائد على قطع الغيار وعمليات التصليح والصيانة بما مقداره ٣٠٠ ٨٠٦٧ ٨ دولار، على النحو المذكور في الفقرتين ٤٠ و ٤١ من المرفق الثاني من التقرير فقد أبلغت اللجنة أن هذه الزيادة قد نتجت من سداد فواتير خدمات تعاقدية مقدمة من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة. وأبلغت اللجنة أن النفقات الزائدة تحت بندي المعدات المكتبية ومعدات تجهيز البيانات تعود إلى الاستعاضة عن كميات كبيرة من ممتلكات الأمم المتحدة التي تضررت أو أُلغيت أو سرقت، وتبلغ قيمتها ٧٩٧ ٧٠٠ دولار.

١٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية تكبد نفقات تزيد بدرجة غير عادية في بند الخدمات التعاقدية، وتبلغ هذه النفقات الزائدة ٤٠٠ ٨٣٠ ١٩ دولار. وقد تعذر على اللجنة بدرجة كبيرة فهم التفسير الوارد في الفقرة ٤٣ من المرفق الثاني من التقرير. وقد زودت اللجنة الاستشارية بتوزيع للنفقات المصروفة على الخدمات التعاقدية وقدرها ٤٠٠ ٨٣٠ ٩٣ دولار لقاء الأعمال التي اضطلعت بها شركة براون وروتس للخدمات وقيادة الولايات المتحدة للدعم السوقي. وتشمل هذه النفقات مبلغ ٢٠٠ ٨٢٤ ٨٥ دولار بالنسبة إلى الفترة المشمولة بالتقرير الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ ومبلغ ٢٠٠ ٨٠٠ ٦ دولار دفع مقابل اللوازم والخدمات التي قدمتها قيادة الولايات المتحدة للدعم السوقي أثناء فترة الولاية السابقة (من ١ أيار/مايو ١٩٩٣ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣). ويرد بيان بهذه المبالغ في المرفقين الأول والثاني من هذا التقرير.

١٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن القوة التابعة للولايات المتحدة كانت مسؤولة قبل آذار/مارس ١٩٩٤ عن تقديم الدعم السوقي اللازم للبعثة. وقد واجهت البعثة خلال مرحلتها الأولى تأخيرات كبيرة في وزع الأفراد المدنيين الدوليين، وخاصة في مجال الخدمات التقنية. ولذا لم يكن النظراء المدنيون للأفراد العسكريين كافين للقيام على النحو الملائم بالتنسيق بين قطاعات القوات المسلحة في توفير خدمات الدعم السوقي. وبانسحاب قوة الولايات المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٤، أنشأت البعثة وحدة قيادة لمراقبة السوقيات لتكون بمثابة مركز التنسيق لخدمات الدعم السوقي. وبمقتضى الترتيبات التعاقدية، قدمت إحدى الدول الأعضاء فنيين في أمور السوقيات للوحدة. وكانت هذه الوحدة مسؤولة عن رصد أداء جميع المتعهدين العاملين في منطقة البعثة، بما في ذلك متعهدو شركة براون وروت للخدمات.

١٩ - وتشير اللجنة الاستشارية الى بيانها الوارد في الفقرة ٤١ من تقريرها المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٤ الذي يذكر أنه

"... رغم الظروف التي ربما تكون عملية الأمم المتحدة في الصومال قد اضطرت في ظلها الى الاتفاق على ترتيبات الدعم السوقي المذكورة أعلاه، فإن المبلغ المقدر لهذا الغرض، بما فيه تكاليف التعبئة وشراء المعدات للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ مبلغ مغالى فيه. ويضاف الى ذلك أن الإجراء الذي اتبعته عملية الأمم المتحدة في الصومال في الاتفاق على مثل هذا الترتيب للدعم السوقي يبدو مختلفا عن الاجراءات الموحدة المتبعة في بعثات حفظ السلم الأخرى". (A/48/899، الفقرة ٤١).

ولم تجد اللجنة الاستشارية ما يحملها على الاقتناع بأن النفقات المصروفة على الخدمات التعاقدية والخدمات السوقية قد بررت تماما أو أن ما دفعته الأمم المتحدة يضاهاى الخدمات التي جرى تقديمها. ووفقا للمادة ١٢-٧ من النظام المالي، فإن اللجنة الاستشارية تطلب الى مجلس مراجعي الحسابات أن يجري، في سياق مراجعته لحسابات عملية الأمم المتحدة في الصومال، فحصا محددا لهذه المسألة فيما يتعلق بالفترة من ١ أيار/مايو ١٩٩٣ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. وينبغي أن تتضمن مجالات التركيز التفاوض بشأن العقود ومنح هذه العقود، والإجراء المتبع في تحديد السعر بالنسبة الى نوعية الخدمات المقدمة ومستواها، وضبط النفقات ورصدها، واعتماد الأمم المتحدة لمثل هذه النفقات.

رابعا - تقدير التكاليف المنقح للفترة من ١ حزيران/يونيه
الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

٢٠ - كما تقدمت الإشارة في الفقرة ١١ وفي المرفقين الثالث والرابع من الوثيقة A/49/563، فإن تقدير التكاليف المنقح للفترة من ١ حزيران/يونيه الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ يبلغ اجماليه ٧٠٠ ٤٤٧ ٢٤٥ دولار (صافيه ٦٠٠ ١١٠ ٢٤٢ دولار). وتستند تقديرات التكاليف على متوسط عدد قوات قدره ١٨ ٨٠٠ فرد من

جميع الرتب والى ملاك موظفين يتكون من ٨٦١ وظيفة من الفئة الفنية (بمعدل شواغر قدره ٤٠ في المائة) و ٣٠٠٠ وظيفة للأفراد المعيّنين تعييناً محلياً.

٢١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن المتوسط الفعلي لعدد القوات من جميع الرتب وصل، إبان جلسات الاستماع، فيما يتعلق بفترة الأربعة أشهر اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى ١٨ ٨٠٨ من الأفراد وأن تقدير المبلغ المدفوع لسداد تكاليف القوات يبلغ مجموعه ٠٦٢ ٨٩٥ ٨١ دولاراً. وقد زودت اللجنة الاستشارية بالعدد الشهري للقوات وبالمبلغ المدفوع لسداد تكاليفها عن الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وهو مبين في المرفق الثالث من هذا التقرير. وفيما يتعلق بالأفراد المدنيين، أبلغت اللجنة الاستشارية أن ٥٢٧ موظفاً دولياً كانوا ضمن البعثة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وأن ٧٨٨ من الموظفين المحليين قد جرى توظيفهم في منطقة البعثة بمقتضى اتفاقات خدمات خاصة. وزودت اللجنة الاستشارية بخرائط تبين العدد المأذون به والعدد الفعلي للقوات شهرياً والموظفين الدوليين في منطقة البعثة وهي مرفقة بهذا التقرير بوصفها المرفقين الرابع والخامس. ولم تستطع اللجنة أن تتيقن على وجه الدقة من ماهية المهام والوظائف التي كان يضطلع بها الموظفون المحليون. وفضلاً عن ذلك، أبلغت اللجنة بأن الحجم الفعلي للموظفين العاملين بمقتضى اتفاقات الخدمات الخاصة قد تجاوز ملاك الموظفين المأذون به وقوامه ٨٠٠ وظيفة محلية.

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١١ من الوثيقة A/49/563 أن تقدير التكاليف الممنوح للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ يقل بما اجماليه ٢٠٠ ٢٤٣ ٦٢ دولار (وصافيه ٥٠٠ ٢٢١ ٦١ دولار) عن التقديرات الواردة في الوثيقة A/48/850/Add.1 المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ وهو أقل من الالتزامات التي أذنت الجمعية العامة بالدخول فيها في قرارها ٢٣٩/٤٨ والبالغ اجماليها ٥١٧ ٤٤٢ ٧٧ دولاراً (صافيتها ٤١٧ ٣٣٢ ٧٦ دولاراً) شهرياً لهذه الفترة. وقد أبلغت اللجنة أنه برغم أن التكاليف الفعلية لهذه الفترة لم تتوفر بعد، فقد أصدرت مخصصات يبلغ اجماليها ٧٠٠ ٤٤٧ ٢٤٥ دولار (وصافيتها ٦٠٠ ١١٠ ٢٤٢ دولار) وقيدت التزامات مقابل هذه المخصصات.

٢٣ - في ظل هذه الظروف، توصي اللجنة بالموافقة على طلب الأمين العام الوارد في الفقرتين ١٤ (أ) من الوثيقة A/49/563 و ٦ (أ) من الوثيقة A/49/563/Add.1 بتخصيص ما اجماليه ٧٠٠ ٤٤٧ ٢٤٥ دولار (صافيه ٦٠٠ ١١٥ ٢٤٢ دولار) لاستمرار العملية للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وقد قسمت الجمعية العامة فعلاً على الدول الأعضاء مبلغاً اجماليه ٠٣٤ ٨٨٥ ١٥٤ دولاراً (صافيه ٨٣٤ ٦٦٤ ١٥٢ دولاراً) في القرار ٢٣٩/٤٨ للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويقترح الأمين العام، في الفقرتين ١٤ (ب) من الوثيقة A/49/563 و ٦ (ب) من الوثيقة A/49/563/Add.1، وتوصي اللجنة الاستشارية، بأن يقسم على الدول الأعضاء مبلغ اضافي اجماليه ٦٦٦ ٥٦٢ ٩٠ دولار (صافيه ٧٧٦ ٤٤٥ ٨٩ دولار).

خامسا - التكاليف المقدرة للفترة من ١ تشرين الأول/

أكتوبر ١٩٩٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥

٢٤ - ذكرت اللجنة الاستشارية في رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أنها لا تعترض على اقتراح المراقب المالي الوارد في رسالته الموجهة الى اللجنة الاستشارية والمؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ مواصلة العمل بإذن الدخول في التزامات لاستخدام ما لا يتجاوز اجماليه ٢٠٠ ٤٥٨ ٥٤ دولار (صافيه ٦٠٠ ٦٢٤ ٥٢ دولار) لشهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ من الرصيد غير المثقل الذي أوضح المراقب المالي أنه يزيد على ٦٠ مليون دولار. ولاحظت اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة قد أذنت للأمين العام في قرارها ٢٢٩/٤٨ بأن يدخل في التزامات بمعدل لا يتجاوز اجماليه ٥١٧ ٤٤٢ ٧٧ دولارا (صافيه ٤١٧ ٢٢٢ ٧٦ دولارا) كل شهر لاستمرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة أربعة أشهر تنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ولاحظت أيضا أن مجلس الأمن انتهى في قراره ٩٤٦ (١٩٩٤) الى مد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة مدتها شهر واحد تنتهي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٢٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يقترح في الفقرة ١٧ من الوثيقة A/49/563. أن تكون التكاليف المقدرة لاستمرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لشهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ مبلغا اجماليه ٢٠٠ ٤٥٦ ٥٤ دولار (صافيه ٦٠٠ ٦٢١ ٥٢ دولار) ويوصى بتخصيص هذا المبلغ وتقسيمه في الفقرة ٦ (هـ) من الوثيقة A/49/563/Add.1.

٢٦ - وكما وردت الاشارة في المرفقين السادس والحادي عشر من الوثيقة A/49/563، فإن التكاليف المقدرة لشهر تشرين الأول/أكتوبر تستند الى الافتراض القائل بأن متوسط عدد القوات بلغ ٢٠٠ ١٧ فرد من جميع الرتب وأن الأفراد المدنيين كان بيانهم كالتالي: ٨٦١ وظيفة يشغلها موظفون دوليون (بمعدل شواغر قدره ٤٠ في المائة) و ٣٠٠٠ من الموظفين المحليين (بمعدل شواغر قدره ٩ في المائة) و ٤٩ من الأفراد المتقاعدين الدوليين الآخرين و ١٠٧ من متطوعي الأمم المتحدة. وتشير اللجنة الى أن حجم قوة عملية الأمم المتحدة في الصومال، وكما أوصى الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤^(٥) وأيده مجلس الأمن في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤^(٦)، كان من المقرر تقليله من ٢٢ ٠٠٠ فرد، وهو العدد الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٨٩٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، الى ١٥ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

٢٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، أن متوسط عدد القوات في تشرين الأول/أكتوبر كان ١٦ ٩٠٠ فرد وأن المبلغ المخصص لسداد تكاليف القوات يقدر بـ ٢٦١ ٢٩٦ ١٨ دولارا. ويبين المرفق الثالث من هذا التقرير عدد القوات والمبلغ المخصص لسداد تكاليف القوات للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ الى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. بيد أن العدد الفعلي للقوات بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، حسب ما أذن به مجلس الأمن بلغ ٩٧٨ ١٤ فردا من جميع الرتب فيما كانت المهام التي كانت تضطلع بها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تتركز أساسا في مقديشيو وبيضوا وقسمايو. وفيما يتعلق بالأفراد

المدنيين، كانت البعثة تضم ٥٢٠ موظفا دوليا وكان يوجد في منطقة البعثة ٢٠٢ ٢ موظفين محليين معينين. بمقتضى اتفاقات خدمات خاصة و ٥٧ من الموظفين التعاقديين الدوليين الآخرين و ٢٠٢ من متطوعي الأمم المتحدة.

٢٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الوثيقة A/49/563 أعدت قبل اعتماد مجلس الأمن للقرار ٩٥٤ (١٩٩٤) في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ولهذا، فإن تقديرات التكلفة لفترة ما بعد ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بصورتها الواردة في الفرع خامسا من الوثيقة A/49/563، لم تعد منطبقة بعد الأحداث التي وقعت في منطقة البعثة. ولهذا، تم تنقيح جميع التقديرات، على النحو الوارد في الوثيقة A/49/563/Add.1. وقدمت هذه التقديرات إلى اللجنة الاستشارية في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، وقيمتها الإجمالية ٤٠٠ ٨٠٤ ١٩٠ دولار (قيمتها الصافية ٣٠٠ ٢٤٠ ١٨٨ دولار). وتلاحظ اللجنة، أنه ريثما يتم تقديم تقرير حل البعثة في شباط/فبراير ١٩٩٥، فإن تقدير التكلفة المنتج المقدم من الأمين العام، هو في أحسن الأحوال تقدير تقريبي يعكس انسحابا تدريجيا للوحدات العسكرية والأفراد المدنيين وانخفاض مقابل في المخزونات وال لوازم.

٢٩ - وتستند تقديرات التكلفة المنقحة الواردة في الوثيقة A/49/563/Add.1 إلى أن متوسط عدد أفراد القوة من جميع الرتب سيبلغ ١٥ ٠٠٠ فرد بالنسبة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ و ١٢ ٥٠٠ فرد لشهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٠ ٢٠٠ فرد لشهر كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٥. وتلقت اللجنة الاستشارية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ جدولاً زمنياً جديداً للانسحاب المبكر للوحدات العسكرية، روعي فيه قرار مجلس الأمن بكفالة السحب الآمن والمنظم في أسرع وقت ممكن قبل ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. وتدعو خطة العمل إلى أن يبلغ متوسط عدد أفراد القوة ٩٩٥ ١٠ فرداً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٨ ٣٢٢ فرداً في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ و ٥ ٢٢٤ في شباط/فبراير وألا يبقى هناك أي قوات بحلول منتصف آذار/مارس.

٣٠ - وقد تم تنقيح الجدول المرتقب لانسحاب الموظفين المدنيين بصورته الواردة في المرفق الثالث من الوثيقة A/49/563/Add.1 لإتاحة الفرصة لانسحاب مبكر للموظفين. والخطة المنقحة للانسحاب مرفقة مع هذا التقرير بوصفها المرفق السابع، واللجنة الاستشارية معنية بارتفاع عدد الموظفين المدنيين الموجودين في الصومال. وفي هذا الصدد توجه اللجنة الاستشارية النظر إلى استمرار ارتفاع عدد الموظفين المحليين وقد أبلغت أنه يجري حالياً إنهاء عقود الموظفين المحليين.

٣١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه نتيجة للتغير السريع للحالة في منطقة البعثة، فإن تقديرات التكلفة الواردة في المرفق الثاني للوثيقة A/49/563/Add.1 أيضاً لم تعد منطبقة نتيجة للأحداث. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، زودت اللجنة الاستشارية بتقدير جديد بلغت قيمته الإجمالية ١٩٨ ٦٨٤ ٠٠٠ دولار (قيمتها الصافية ٩٠٠ ٢١٩ ١٩٦ دولار) ويرد التقدير الجديد في المرفق الثامن لهذه الوثيقة.

٣٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها أن الاعتمادات المخصصة لتكاليف الأفراد العسكريين البالغة ٦٠٠ ٢٧٨ ١٠٧ دولار (تكاليف الوحدات العسكرية ٦٠٠ ٤٧٨ ٦٨ دولار والتكاليف الأخرى المتصلة بالأفراد العسكريين ٨٠٠ ٠٠٠ ٢٨ دولار) واعتمادات الشحن الجوي والسطحي البالغة ١١ ١٣٤ ٠٠٠ دولار في الوثيقة A/49/563/Add.1 أصبحت الآن غير كافية في ضوء التغييرات التي أدخلت على الخطط. وتقدر الاعتمادات المنقحة لتكاليف الأفراد العسكريين بمبلغ ٣٠٠ ٨٠٠ ١٢٠ دولار ولتكاليف الشحن الجوي والسطحي بمبلغ ١٣ ٤١٤ ٠٠٠ دولار.

٣٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاعتماد البالغ ٢٦ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار المخصص لتسديد المبالغ المستحقة للحكومات المساهمة بقوات مقابل استخدام المعدات المملوكة للوحدات التابعة لها، والتي زودت بها تلك الوحدات بناءً على طلب الأمم المتحدة، مدرج تحت بند التكاليف الأخرى المتعلقة بالأفراد العسكريين عن الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة معرفة المبالغ الإجمالية التي رصدت منذ بداية البعثة وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، والاحتياجات التقديرية المطلوبة للفترة المتبقية من البعثة حتى آذار/مارس ١٩٩٥. وأبلغت اللجنة أن المبالغ التي رصدت للمدفوعات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات خلال الفترة من ١ أيار/مايو ١٩٩٢ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بلغت ٥٠٠ ٥٥٥ ٩٧ دولار. وإذا أضيف إلى هذا المبلغ الإضافي المقترح البالغ ٣٦ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار فإن المبالغ الإجمالية المرصودة للمعدات المملوكة للوحدات ستبلغ ١٣٤ ٣٥٥ ٥٠٠ دولار حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. غير أن التقدير الإجمالي للاحتياجات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات قد يصل ١٥٦ ٨٥٨ ٥٠٠ دولار للفترة التي تنتهي في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، ويترتب على ذلك نقص محتمل مقداره ٢٢ ٥٠٣ ٠٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة أن إجمالي الاحتياجات الفعلية اللازمة لتغطية هذا النقص المحتمل ستدرج في التقرير الذي سيقدم في شباط/فبراير فيما يتصل بتصنيف البعثة.

٣٤ - وفيما يتعلق باعتماد مبلغ ١٠٠ ١٠ ٢٥ دولار لتكاليف الموظفين المدنيين في الوثيقة A/49/563/Add.1، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه التقديرات مبالغ فيها، وخصوصاً في ضوء الانسحاب المبكر المرتقب للموظفين المدنيين، وتعكس التقديرات المنقحة البالغة ٩٠٠ ٤٧٧ ٢١ دولار التي قدمت للجنة الاستشارية فيما يتعلق بتكاليف الموظفين الدوليين والمحليين (انظر المرفق الثامن) الجدول المنقح لسحب الموظفين الوارد في المرفق السابع.

٣٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار منها، أن مبلغ ٢ ١٨٦ ٤٠٠ دولار المقدر لأماكن العمل/أماكن الإقامة قد وضع على أساس الجدول الزمني لانسحاب الوحدات العسكرية وإعادة الأمان المستأجرة إلى الوضع الذي كانت عليه قبل أن يشغلها أفراد البعثة، حسب ما تقضي به عقود الإيجار. وترى اللجنة الاستشارية أن هناك مبالغة في التقديرات المتعلقة بهذا الأمر. فمثلاً، أبلغت اللجنة الاستشارية أن المبلغ المقدر لإصلاح منزل واحد مستأجر في نيروبي يبلغ ٣٠٤ ٠٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية وجود حالات إسراف في النفقات في فترات الولاية السابقة، تحت بند استئجار أماكن العمل وتعديلها وتجديدها، مقترنة بتبديدات غير مقنعة (انفق نحو ٤,٩ مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن

المدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤). وتبلغ قيمة التقديرات المنقحة الواردة في المرفق الثامن ٨٠٠ ٠١٦ ٢ دولار. وعلى الرغم من هذا التنقيح، فإن اللجنة الاستشارية مازالت تعتقد أنه يمكن تخفيض التقدير بمقدار يتراوح بين ٥٠٠ ٠٠٠ دولار و ٨٠٠ ٥١٦ ١ دولار.

٣٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاعتمادات المخصصة لعمليات النقل والمعدات الأخرى المتعلقة بالنقل في الوثيقة A/49/563/Add.1 البالغة ١٠٠ ٤٨٩ ٣ دولار تزيد كثيرا عن المبلغ المعقول اللازم لعملية جاري إنهاؤها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أنه تم رصد اعتماد لتأجير عدد كبير من المركبات نتيجة لسرقة المركبات التي تم الحصول عليها قبل ذلك من عملية الأمم المتحدة في الصومال. ورغم ظروف البعثة، فإن اللجنة غير مقتنعة بأنه يمكن في ضوء هذه الظروف تبرير المبالغ الكبيرة المعتمدة لقطع الغيار والإصلاحات والصيانة والوقود والزيوت ومواد التزليق. كما أن التقديرات المنقحة الواردة في المرفق الثامن لعمليات النقل وللمعدات النقل الأخرى البالغة ١٠٠ ١١١ ٢ دولار ما زالت مرتفعة جدا، وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تخفيضها بمقدار ٨٠٠ ٠٠٠ دولار.

٣٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارات منها، أن التكلفة التقديرية، في الوثيقة A/49/563/Add.1، للوظائف والخدمات المتنوعة تبلغ ٩ ٦٣١ ٩٠٠ دولار منها ٧ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار للخدمات التعاقدية مع شركة براون وروت مخصصة لخدمات الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل هذا التقدير مبلغا مخصصا لعدد كبير من الأصناف المتنوعة مثل القرطاسية والوظائف المكتبية ومواد الإصحاح والتنظيف، والاشتراكات، والأصناف الخاصة بالزي الرسمي والرايات والشارات والمستلزمات المتنوعة للمخازن، وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تخفيض هذا التقدير بمقدار ٦٠٠ ٠٠٠ دولار، وخصوصا في ضوء التخفيض المبكر في إعداد الأفراد العسكريين والمدنيين في منطقة البعثة.

٣٨ - وفي ضوء ما تقدم، ومع أحد التخفيضات المذكورة في الفقرات ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ أعلاه في الاعتبار، توصي اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ إجمالي قدره ١٩٦ ٧٨٤ ٠٠٠ دولار (مبلغ صافي قدره ١٩٤ ٣١٩ ٩٠٠ دولار) لاستمرار العملية خلال الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ وقسمة هذا المبلغ وفقا لذلك.

سادسا - موجز لحالة الاشتراكات المقررة وأرصدة الإيرادات لعملية الأمم المتحدة في الصومال في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

٣٩ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٤ والمرفق الرابع بالوثيقة A/49/563/Add.1: (أ) أن مجموع الموارد المتاحة لعملية الأمم المتحدة في الصومال من ١ أيار/مايو ١٩٩٢ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ تبلغ رقما اجماليه ٤٠٠ ٢٢ ٦١٥ ١ دولار (وصافيه ٤٠٠ ٥٧٦ ٥٩٨ ١ دولار). يتألف من اعتمادات قيمتها الإجمالية ٤٠٠ ٢٥٢ ٣٠٥ ١ دولار (قيمتها الصافيه ٨٠٠ ٢٤٦ ٢٩٣ ١ دولار) وأذن بالارتباط بمبلغ إجماليه ٣٠٩ ٧٧٠ ٠٠٠ دولار (صافيه ٦٠٠ ٣٢٩ ٣٠٥ دولار): (ب) وأن مجموع تكاليف التشغيل مقدرة بمبلغ إجماليه

٣٠٠ ٥٦٩ ٤٠٠ ١ دولار (صافيه ١ ٢٩١ ٦٩١ ٠٠٠ دولار) للفترة من ١ أيار/مايو ١٩٩٢ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وقد أبلغت اللجنة أن مجموع الالتزامات غير المسددة لعملية الأمم المتحدة في الصومال منذ بدايتها يبلغ ٤١٦ ٤٤٠ ٢٦٨ دولار.

سابعاً- موجز الاعتمادات والمبالغ المقسمة الإضافية

المقترحة والموصى بها للفترة من ١ حزيران/

يونيه ١٩٩٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥

٤٠ - بالإشارة إلى الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين فيما يتعلق بتمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والمقترحات الواردة في الفقرة ٦ من الوثيقة A/49/563/Add.1، توصي اللجنة الاستشارية، كما أشار أعلاه في الفقرات ٧ و ٩ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٨ اعتماد مبلغ إجماليه ٤٦٩ ٦٩٠ ٠٠٠ دولار (صافيه ١٠٠ ٠٥٥ ٤٩٠ دولار) وقسمة مبلغ إجماليه ٢٦٦ ٩٠٢ ٣١٣ دولار على الدول الأعضاء (صافيه ٩٦٦ ٧٢٢ ٣١١ دولار) لاستمرار العملية في الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، كما يلي:

بدولارات الولايات المتحدة

صافي

إجمالي

الاعتمادات

٢٤٢ ١١٠ ٦٠٠	٢٤٥ ٤٤٧ ٧٠٠	١ حزيران/يونيه - ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
٢٤٧ ٩٤٤ ٥٠٠	٢٥١ ٢٤٢ ٣٠٠	١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ - ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥
٤٩٠ ٠٥٥ ١٠٠	٤٩٦ ٦٩٠ ٠٠٠	المجموع

المبالغ المقسمة

٨٩ ٤٤٥ ٧٦٦	٩٠ ٥٦٢ ٦٦٦	١ حزيران/يونيه - ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
(١ ٩٢٠ ٤٠٠)	(٢ ٤٩٨ ٣٠٠)	١ حزيران/يونيه - ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
(٢٣ ٧٤٦ ٩٠٠)	(٢٥ ٤٠٤ ٤٠٠)	١ حزيران/يونيه - ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
٢٤٧ ٩٤٤ ٥٠٠	٢٥١ ٢٤٢ ٣٠٠	١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ - ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥
٣١١ ٧٢٢ ٩٦٦	٣١٣ ٩٠٢ ٢٦٦	المجموع

ثامنا - حالة الصندوق الاستثماري للصومال

٤١ - كما أُشير في الفقرة ١٨ من الوثيقة A/48/850/Add.1، طلب مجلس الأمن في قراره ٨١٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ الى الأمين العام الإبقاء على الصندوق المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٧٩٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ لاستعماله في الغرض الإضافي المتمثل في تلقي التبرعات لاستمرار قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بعد رحيل قوات فرقة العمل الموحدة وإنشاء قوة شرطة صومالية.

٤٢ - وتلاحظ اللجنة أنه حسبما أُشير في الوثيقة A/48/850/Add.1/Corr.1 قدرت البلدان المساهمة قيمة المساهمات العينية في برنامجي الشرطة والقضاء في الصومال بنحو ٤٦,٦ مليون دولار.

٤٣ - وفيما يتعلق بالمساهمات النقدية عند الطلب، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه بعد التسديد الكامل والنهائي لجميع المطالبات الموافق عليها المقدمة من الحكومات المؤهلة والمشاركة في فرقة العمل الموحدة، أبلغ الأمين العام جميع المساهمين في حساب فرقة العمل الموحدة بحصصهم في الرصيد غير المستخدم والتمس موافقتهم على نقل هذا الرصيد الى دعم قوات الشرطة الصومالية وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وقُدِّمت الى اللجنة الاستشارية حالة المساهمات النقدية في الحساب الفرعي لقوات الشرطة بالصندوق الاستثماري للصومال، كما يلي:

المساهم	دولارات الولايات المتحدة
جمهورية كوريا	٩٠ ١٩٨
الدانمرك	٥٠٠ ٠٠٠
سنغافورة	٢ ٣٧٧
السويد	١ ٧٠٤ ٩١٨
فنلندا	٦٤ ٤١٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣٧ ٢٧٣
النرويج	٩٩٩ ٩٧٨
هولندا	٥٤٣ ٢٤٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٨ ٠٠٠ ٠٠٠
اليابان	٩ ٥٠٩ ٨٩٩
المجموع	<u>٢١ ٤٥٢ ٢٩٥</u>

الحواشي

- (١) .S/1994/1068
- (٢) .S/1994/1166
- (٣) نفس المرجع، الفقرة ١٦.
- (٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٥ (A/49/5)، المجلد الثاني، الفقرة ١٥٦.
- (٥) .S/1994/977
- (٦) .S/PRST/1994/46

المرفق الأول

النفقات المقدرة لخدمات الدعم السوقي المقدمة من
قيادة الدعم السوقي بالولايات المتحدة في الفترة من
١ أيار/مايو ١٩٩٣ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ أيار/مايو ١٩٩٣ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣

٨ ٠٠٦,٢

اللوازم والخدمات

١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤

٣ ٩٣٠,٧

استئجار الدبابات، وناقلات الأفراد المصفحة وطائرات الهليكوبتر

١٢ ٨٠٥,٠

المعدات المشتراة بالكامل

١ ٢٣٢,٨

مواد البناء (الصنف الرابع)

١ ٨٥٦,٩

الذخيرة

٤٨٥,٨

التدريب (طائرات الهليكوبتر)

٦ ٢٤٥,٥

قطع غيار لطائرات الهليكوبتر

١ ٦٨٥,٧

قطع غيار للدبابات وناقلات الأفراد المصفحة والمركبات الأخرى

٧ ٥٩٤,٦

الخدمات (كما يرد أدناه الشحن والتجديد، الخ)

قطع الغيار للمركبات وطائرات الهليكوبتر الإضافية والذخيرة

٥ ٣٧٢,٥

(السداد مقدما)

٤١ ٢٠٩,٥

المجموع الفرعي

٤٩ ٢١٥,٧

المجموع الكلي

المرفق الثاني

نفقات الخدمات التعاقدية المسجلة تحت الخدمات
التعاقدية وإصلاحات البنية الأساسية للفترة من تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الى أيار/مايو ١٩٩٤
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية الأصلية المقترحة	المخصص	الفعلي	الفرق	
(١)	(٢)	(٣)	(٤ = ٣-٢)	
				ألف - الخدمات التعاقدية
				١ - النفقات المتكبدة للفترة الحالية:
				(أ) نفقات براون وروت
٣٢ ١٨٢,٠	١٧ ١٨٢,٠	١٥ ٣٠١,٠	١ ٨٨١,٠	اقتناء المعدات
				الخدمات التعاقدية
١ ٤٦٠,٠	١ ٤٦٠,٠	١ ٤١٥,٠	٤٥,٠	توزيع المياه
٣ ٠٦٠,٠	٣ ٠٦٠,٠	٢ ٩٥٠,٠	١١٠,٠	الخدمات الهندسية
٤ ١٦٠,٠	٤ ١٦٠,٠	٤ ٠١٨,٠	١٤٢,٠	النقل
١ ٦٠٠,٠	١ ٦٠٠,٠	١ ٥٣٩,٠	٦١,٠	دعم القوات
١ ٥٠٠,٠	١ ٥٠٠,٠	١ ٤٦٣,٠	٣٧,٠	إيجار المعدات
٢ ٠٦٥,٠	٢ ٠٦٥,٠	٢ ٠٤٦,٠	١٩,٠	تكاليف التعبئة لبراون وروت
٢١ ٠٠٠,٠	١٦ ٠٠٠,٠	١٢ ٥٨٢,٧	٣ ٤١٧,٣	قطع غيار للمعدات المقدمة من الولايات المتحدة (٣)
١ ٣٠٠,٠	١ ٣٠٠,٠	١ ٢٩٨,٠	٢,٠	حصر المطارات المشتراة من جيش الولايات المتحدة
٢ ٠٦٧,٠	٢ ٠٦٥,٠	٢ ٠٠٢,٠	٦٣,٠	خدمات المطارات وإدارة الشحن
٣٨ ٢١٢,٠	٣٢ ٢١٠,٠	٢٩ ٣١٣,٧	٣ ٨٩٦,٣	
٧٠ ٣٩٤,٠	٥٠ ٣٩٢,٠	٤٤ ٦١٤,٧	٥ ٧٧٧,٣	المجموع الفرعي، البند (أ)
٢٣ ٦٠٨,٠	٢٣ ٦٠٨,٠	٤١ ٢٠٩,٥	(١٧ ٦٠١,٥)	(ب) الدعم السوقي من الولايات المتحدة
٩٤ ٠٠٢,٠	٧٤ ٠٠٠,٠	٨٥ ٨٢٤,٢	(١١ ٨٢٤,٢)	المجموع الفرعي، البند ١

الفرق	الفعلي	المخصص	الميزانية الأصلية المقترحة	
				٢ - النفقات المتكبدة للفترة السابقة:
(٨ ٠٠٦,٢)	٨ ٠٠٦,٢	٠,٠	٠,٠	الدعم السوقي من الولايات المتحدة
(٨ ٠٠٦,٢)	٨ ٠٠٦,٢	٠,٠	٠,٠	المجموع الفرعي، البند ٢
(١٩ ٨٣٠,٤)	٩٣ ٨٣٠,٤	٧٤ ٠٠٠,٠	٩٤ ٠٠٢,٠	المجموع، الفرع ألف (البند ١ زائد البند ٢)
				باء - <u>الخدمات التعاقدية المسجلة تحت إصلاحات البنية الأساسية</u>
١٤ ٠٠٠,٠	٠,٠	١٤ ٠٠٠,٠	١٤ ٠٠٠,٠	إصلاحات البنية الأساسية (للخدمات التعاقدية)
١٤ ٠٠٠,٠	٠,٠	١٤ ٠٠٠,٠	١٤ ٠٠٠,٠	المجموع، الفرع باء
(٥ ٨٣٠,٤)	٩٣ ٨٣٠,٤	٨٨ ٠٠٠,٠	١٠٨ ٠٠٢,٠	المجموع الكلي، الفرع ألف زائد الفرع باء

المرفق الثالث

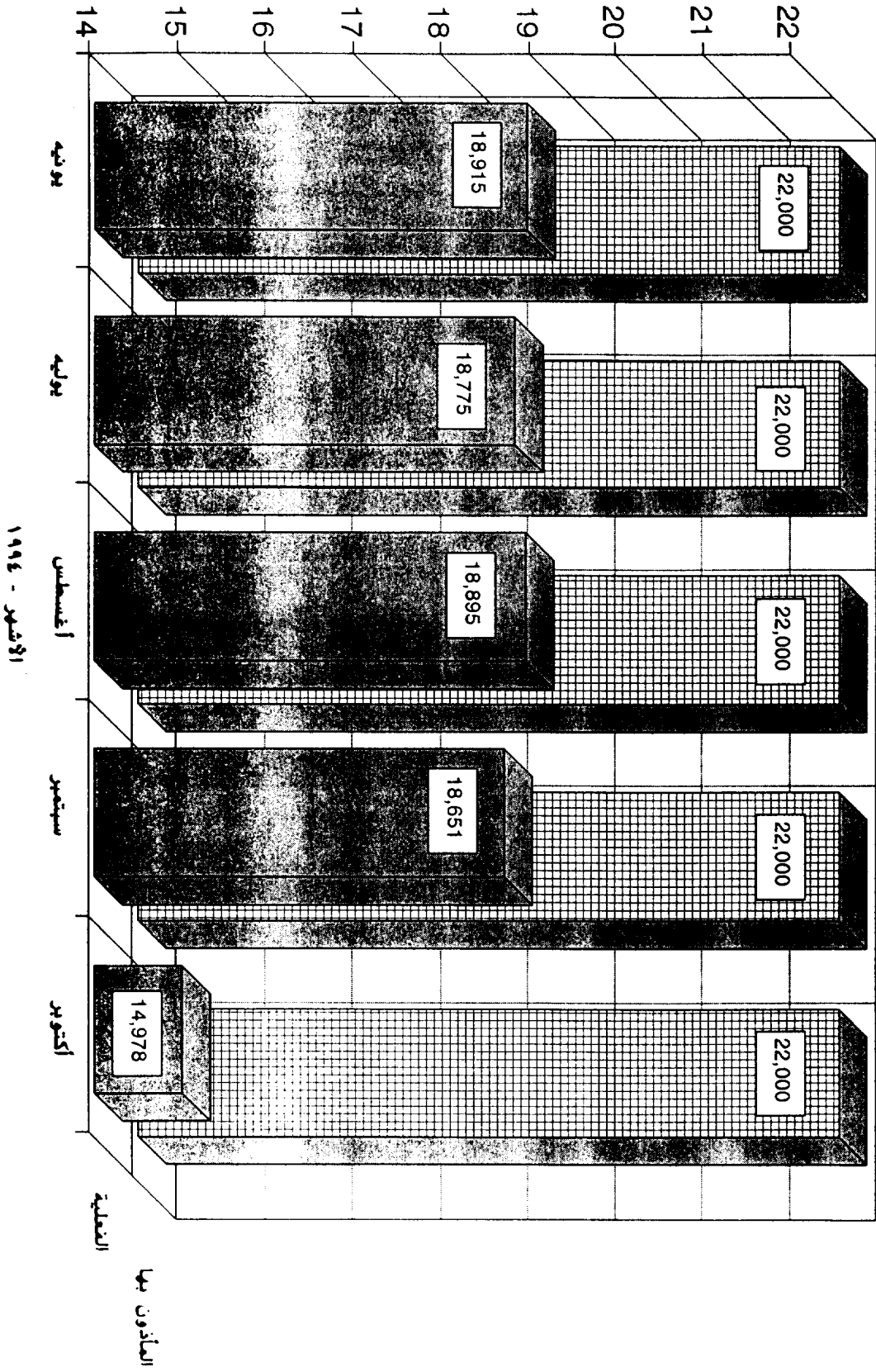
قوام القوات وسداد النفقات للقوات للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

الفترة الولاية	قوام القوات (متوسط)	السداد (بدولارات الولايات المتحدة)
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ - ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤		
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	٢٨ ٤٣٧	٢١ ١٥٦ ٨٦٠
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	٢٧ ٧٥٣	٣٠ ٤١٢ ٠٧٠
كانون الثاني/يناير ١٩٩٤	٢٥ ٥١٤	٢٧ ٩٧٣ ٤٢٧
شباط/فبراير ١٩٩٤	٢٤ ٧٦٧	٢٧ ٠٣٦ ٧٨٥
آذار/مارس ١٩٩٤	٢١ ٣٢٦	٢٣ ٢٦٠ ٧٥٦
نيسان/أبريل ١٩٩٤	١٩ ٤٩٦	٢١ ٢٢٢ ٩٥٧
أيار/مايو ١٩٩٤	١٨ ٩٢٦	٢٠ ٦٠٣ ٢٦٧
		١٨١ ٦٧٥ ١٢٢
١ حزيران/يونيه - ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤		
حزيران/يونيه ١٩٩٤	١٨ ٨٢٠	٢٠ ٤٨٨ ٠٧٨
تموز/يوليه ١٩٩٤	١٨ ٧٨٥	٢٠ ٤٤٨ ١٥٢
آب/أغسطس ١٩٩٤	١٨ ٨٠٢	٢٠ ٤٦٧ ٢٦٢
أيلول/سبتمبر ١٩٩٤*	١٨ ٨٢٧	٢٠ ٤٩١ ٥٧٠
		٨١ ٨٩٥ ٠٦٢
من ١ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (بيانات أولية)	١٦ ٩٠٠	١٨ ٣٩٦ ٢٦١

* إسقاط (السداد لم يتم بعد).

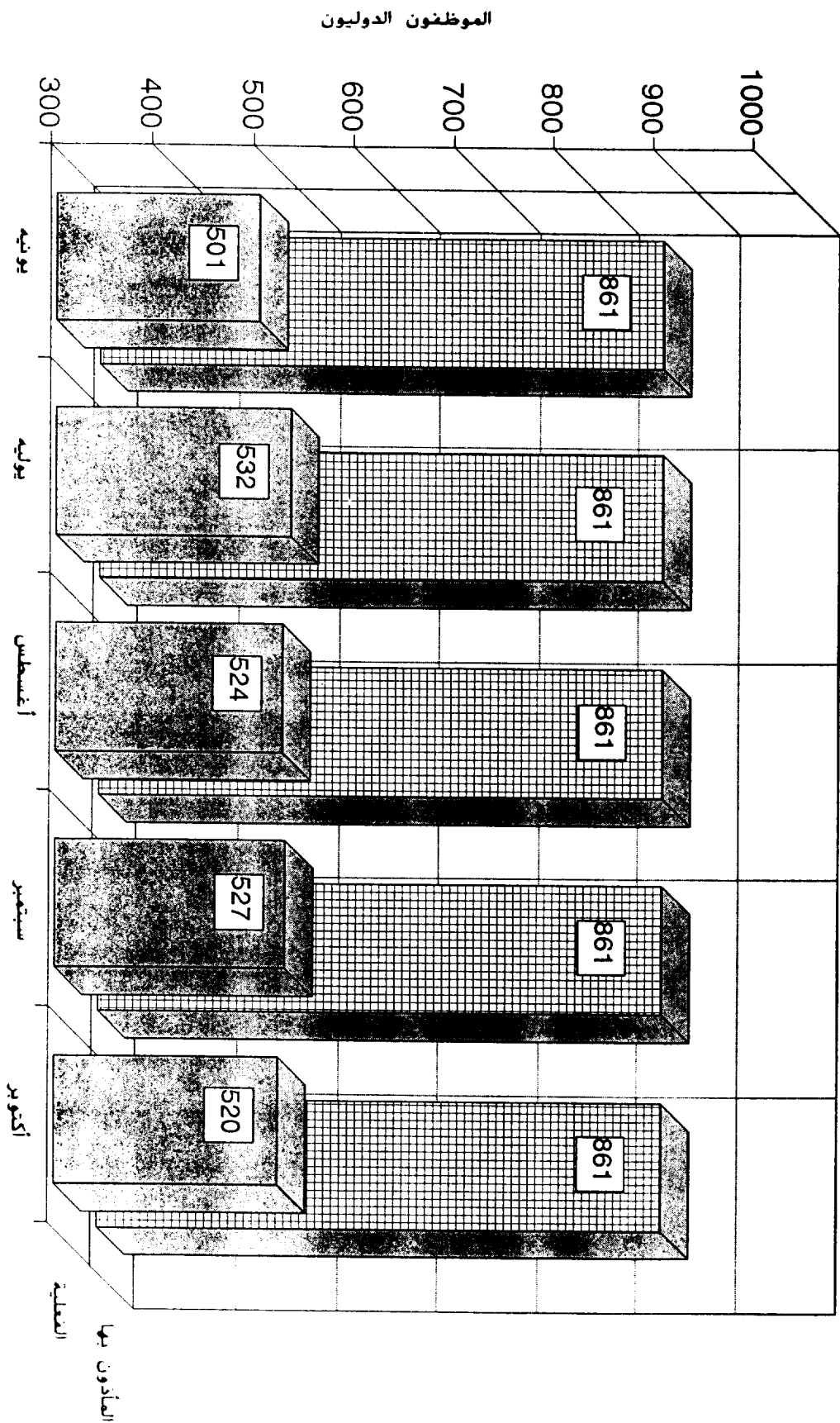
عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال
قوام القوات: ملاك الوظائف التكميلية المأذون بها والفعلية

قوام القوات
(بالآلاف)



المرفق الخامس

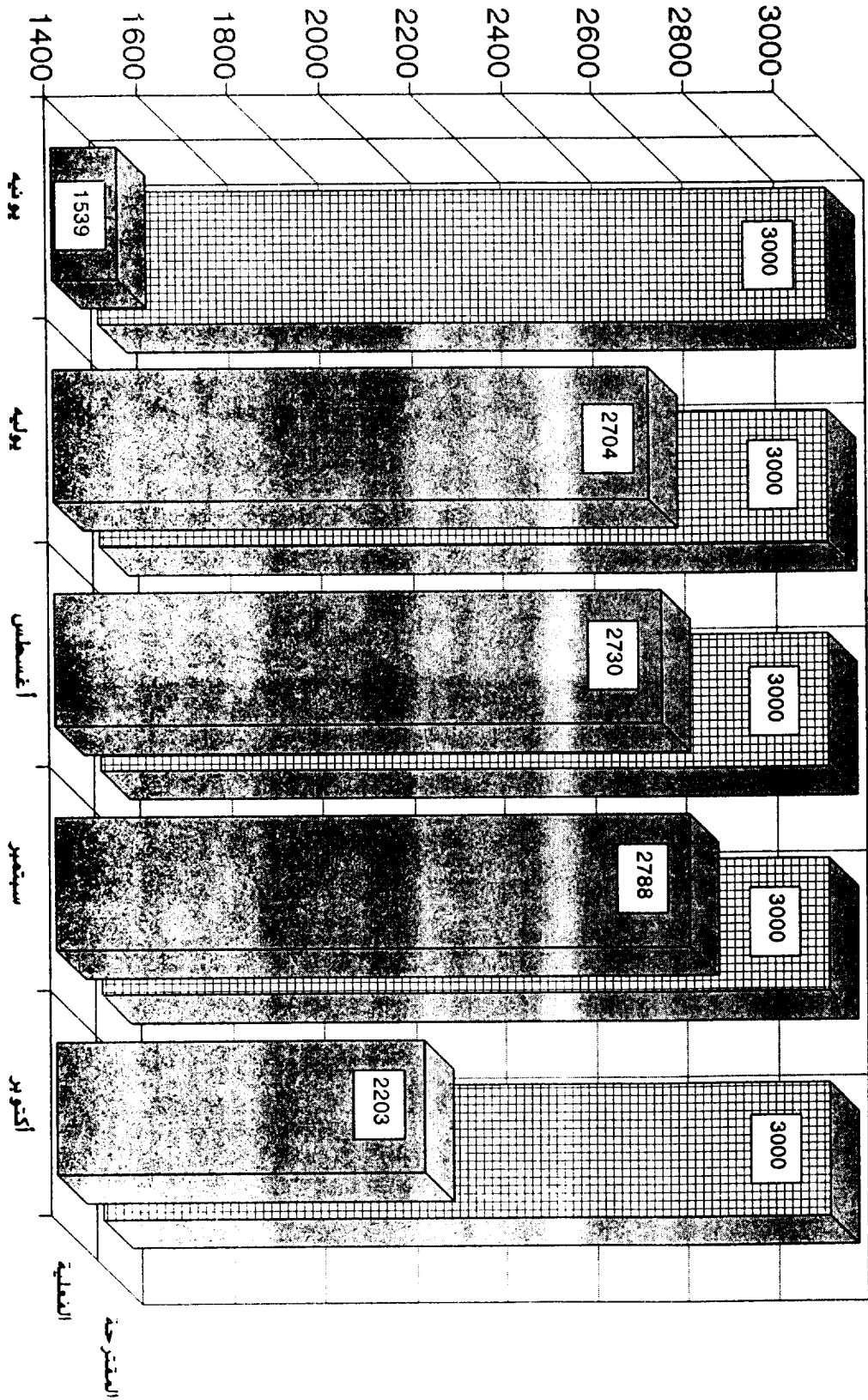
عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال
الموظفون الدوليون: ملاك الوظائف التكميلية المأذون بها والفعلية



الموظفون المحليون بموجب اتفاقات خدمة خاصة

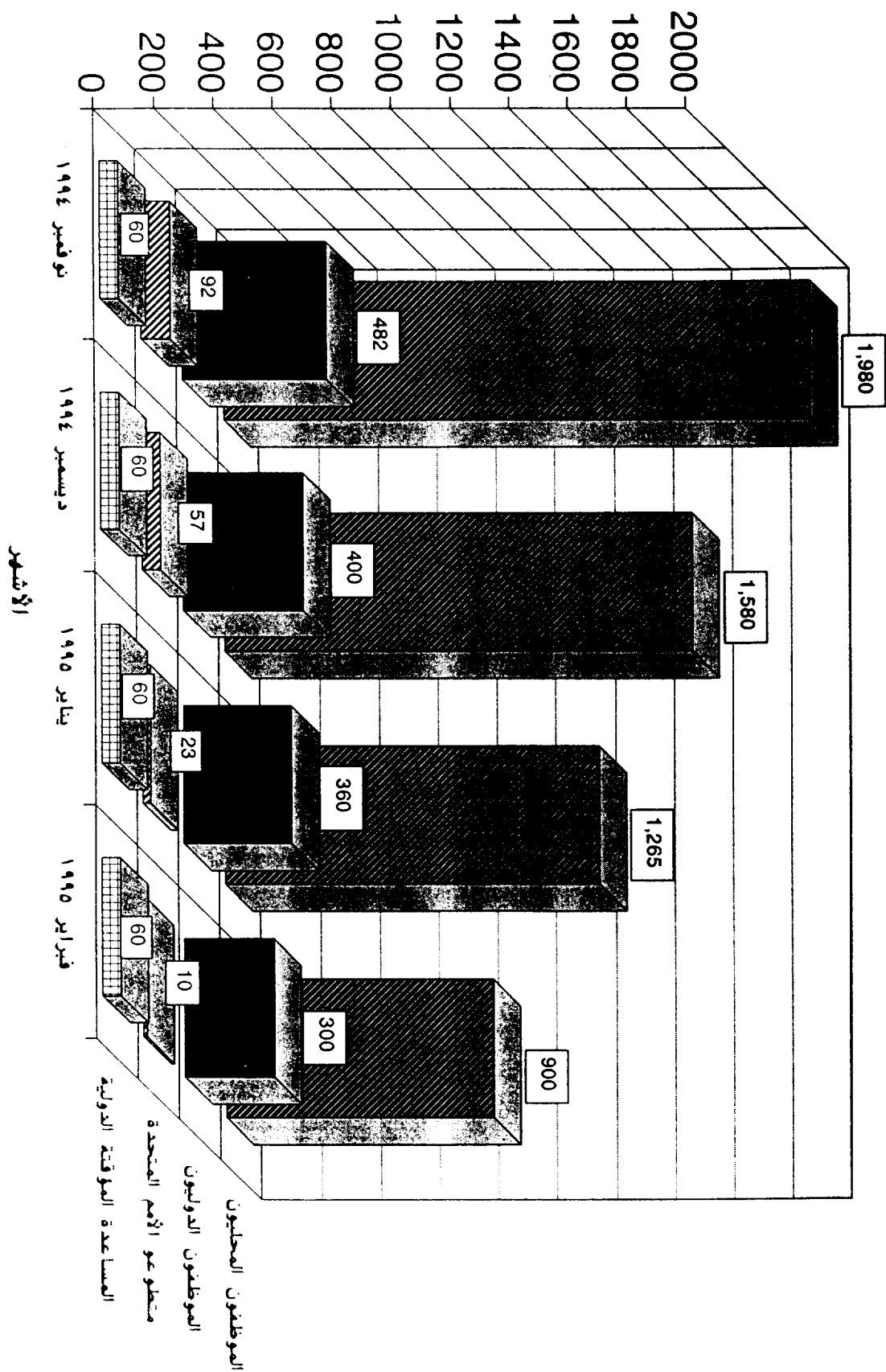
المرق السلدس

عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال
الموظفون المحليون بموجب اتفاقات خدمة خاصة بهلاك
الوظائف التكميلية المقترحة والفعلية



المرفق السابع

عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال
خطة الانسحاب المنقحة: الموظفون المدنيون
(المتوسط شهريا)



المرفق الثامن

تقديرات التكاليف المنقحة للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥

بيان موجز

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥	من ١ شباط/ فبراير إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	من ١ كانون الأول/ديسمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤		
١٢٠ ٨٠٠,٢	٢٤ ٨٢٩,٨	٢٨ ١٩٢,٦	٢٢ ٢٤٧,٦	٢٥ ٥٢٥,٢	١ -	تكاليف الأفراد العسكريين
٢١ ٤٧٧,٩	٣ ٧٨٠,١	٤ ٨١٦,٢	٥ ٨٧٦,١	٧ ٠٠٥,٥	٢ -	تكاليف الموظفين المدنيين
٢ ٠١٦,٨	٣٧٢,٦	٤٤٦,٠	٥٧٥,٠	٦٢٢,٢	٣ -	أماكن العمل/أماكن الإقامة
١٥٥,٠	٢٠,٠	٢٥,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٤ -	اصلاحات البنية الأساسية
٢ ٦١٦,١	٤١٩,٢	٤٧٠,٦	٨٦٢,١	٨٦٢,١	٥ -	عمليات النقل
٢٤ ٦٨٥,٧	٥ ١٩٦,٦	٥ ١٩٦,٦	٦ ٩٣٦,٦	٧ ٢٥٥,٩	٦ -	العمليات الجوية
-	-	-	-	-	٧ -	العمليات البحرية
٧٠٢,٠	١٦١,٠	١٦١,٠	١٧٥,٠	٢٠٥,٠	٨ -	الاتصالات
٤٩٥,٠	٤٠,٠	٥٠,٠	١٧٥,٠	٢٢٠,٠	٩ -	معدات أخرى
٩ ٦٣١,٩	١ ٩٢٢,٦	٢ ٤٣٤,٢	٢ ٦٣٧,٥	٢ ٦٣٧,٥	١٠ -	اللوازم والخدمات
-	-	-	-	-	١١ -	اللوازم والخدمات المتصلة بالانتخابات
٢٠٤,٤	٤٠,٠	٧٥,٠	٩٤,٧	٩٤,٧	١٢ -	برامج الإعلام
-	-	-	-	-	١٣ -	برامج التدريب
٢٩٠,٠	٤٠,٠	٥٠,٠	١٥٠,٠	١٥٠,٠	١٤ -	برامج إزالة الألغام
-	-	-	-	-	١٥ -	المساعدة المقدمة لنزع السلاح والتسريح
١٢ ٤١٤,٠	٢ ٢٥٢,٥	٢ ٢٥٢,٥	٢ ٢٥٢,٥	٢ ٢٥٢,٥	١٦ -	الشحن الجوي والسطحي
١٦٩,٢	٤٢,٢	٤٢,٢	٤٢,٢	٤٢,٢	١٧ -	نظام المعلومات الإدارية المتكامل
١ ٨٧٥,٧	٢٢١,٢	٤٠٩,٤	٤٩٩,٥	٥٩٥,٥	١٨ -	حساب الدعم لعمليات حفظ السلم
٢ ٤٦٤,١	٤٢٧,٤	٥٢٤,٢	٦٦٧,٨	٨٢٤,٧	١٩ -	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
(٢ ٤٦٤,١)	(٤٢٧,٤)	(٥٢٤,٢)	(٦٦٧,٨)	(٨٢٤,٧)	٢٠ -	الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
١٩٨ ٦٨٤,٠	٤٠ ٥٤٠,١	٤٥ ٧٣٢,٥	٥٢ ٦٧٠,٩	٥٨ ٧٤٠,٥		المجموع الصافي، البنود ١-٢٠
-	-	-	-	-	٢١ -	التبرعات العينية
١٩٨ ٦٨٤,٠	٤٠ ٥٤٠,١	٤٥ ٧٣٢,٥	٥٢ ٦٧٠,٩	٥٨ ٧٤٠,٥		مجموع الموارد
